LIMS
LEBANESE INSTITUTE
FOR MARKET STUDIES

تداعيات موازنة الـ 2019 وخريطة طريق للـ 2020

د. باتريك ماردیني - رئيس المعهد اللبناني لدراسات السوق

الملخص التنفيذي

تقدر أرقام الموازنة عجز الدولة اللبنانية ب 7.6% من الناتج المحلي للعام 2019، بينما تبين هذه الدراسة أن العجز الفعلي سيرتفع إلى حدود 14.7%. لذا نتوقع ازدياد خطر تخلف لبنان عن دفع ديونه وتخفيض تصنيفه الائتماني وارتفاع الفوائد على سندات الخزينة وازدياد الضغط على سعر صرف العملة. وتقترح هذه الورقة خفض الإنفاق العام عن طريق اعتماد نظام البناء والتشغيل والتَمَلُّك (Build – Operate - Own – BOO) في مشاريع البنى التحتية من كهرباء ومياه وطرقات واتصالات ومبان حكومية وغيرها، كما تقترح إعادة النظر في هيكلية الإدارة وتخفيض عديد الموظفين والعمل مع مؤسسات مختصة في إدارة الأصول (Asset Management) على إصلاح أنظمة التقاعد والتعاضد والضمان ووقف سياسات الدعم، وخصوصاً دعم فوائد القروض ودعم تعرفة الكهرباء.

ايرادات وهمية ونفقات مخبأة

يقدر قانون الموازنة العامة واردات الدولة اللبنانية للعام 2019 ب 18.8 تريليون ليرة، وهو رقم مفرط في التفاؤل برأينا. فنحن لا نتوقع تخطي الإيرادات 16.5 تريليون ليرة لأن الزيادة في الرسوم والضرائب ستؤدي إلى إقفال الشركات وهروب الودائع وارتفاع الفوائد، وهو ما سيسبب انكماشاً اقتصادياً ويقلص حجم الصحن الضريبي. وكذلك تقدر الموازنة النفقات ب 25.5 تريليون ليرة بعد حسم مبلغ 2.5 تريليون ليرة لدعم الكهرباء باعتباره سلفة. وتعول الحكومة على اكتتاب مصرف لبنان بسندات خزينة بفائدة واحد في المائة، متجاهلة الوضع النقدي الدقيق وخطورة الضغط على الليرة. لذا، وبحسب تقديراتنا، فإن النفقات الحقيقية ستلامس 29 تريليون ليرة، وهو ما يرفع العجز الفعلي إلى 14.7% من الناتج المحلي ويفاقم خطر تخلف لبنان عن دفع ديونه.

ضرر الرسوم الجمركية

ترفع الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة اسعار السلع الاجنبية والمحلية على حد سواء ما يؤدي الى تفاقم الركود وتخفيض واردات الدولة. فالرسوم على المواد الغذائية تدفع المواطن إلى تخفيض إنفاقه على السلع والخدمات الأخرى مثل التعليم والطبابة. وترفع رسوم مواد البناء تكلفة الوحدات السكنية علماً أن القطاع يعاني أصلا من التراجع. كما تؤدي السياسة الحمائية إلى فرض الدول المتضررة رسوماً جمركي ثأرية على السلع اللبنانية من ضمنها الصادرات الصناعية اللبنانية التي بلغت مليارين و548 مليون دولار في العام 2018. لذا، فإن ما تربحه ثلة من الصناعيين المدعومين تخسره قطاعات إنتاجية أخرى من ضمنها صناعيون ناجحون يصدرون منتجاتهم للخارج. وفي المحصلة، نتوقع أن تفوق خسائر الدولة الضريبية جراء الانكماش الناتج عن الرسوم الجمركية ما ستجنيه من هذه الرسوم.

هروب المودعين و السواح

ولا بد لنا من الإشارة إلى أن زيادة الضراب على فوائد حسابات المودعين ستجبر المصارف على إعطائهم فائدة أعلى مما يتقاضونه حالياً من أجل إبقاء ودائعهم في لبنان. وستضطر المصارف بالتوازي إلى رفع الفوائد على قروضها للمواطنين والدولة والقطاعات الإنتاجية ورفع تكلفة خدماتها للزبائن. وستقضي هذه الفوائد الإضافية نهائيا على عدد كبير من الشركات التي ما زالت تعمل في لبنان. ويؤدي فرض الرسوم على الطائرات والمسافرين والمقاهي إلى ضرب القطاع السياحي الذي شهد تباطؤاً في النمو في العام 2018. لذا، فإن زيادة الضرائب والرسوم لن يؤتي الثمار سيخفض حجم الضرائب التي تتقاضاها الدولة.

الاصلاحات المطلوبة في موازنة ال 2020

لم يتبق للدولة اللبنانية في موازنة العام 2020 سوى التركيز على خفض الإنفاق. لذا، نقترح اعتماد نظام البناء والتشغيل والتَمَلُّك (Build – Operate - Own – BOO) في مشاريع شبكات الكهرباء والمياه والطرقات والاتصالات والمباني وغيرها من البرامج. ويسمح هذا النظام للشركات الخاصة بإنعاش الحركة الاقتصادية في البلاد من دون تحميل الخزينة أي أعباء جديدة. بحيث تعطى الشركات الخاصة صلاحية بناء معامل الكهرباء وسدود المياه وتوسعة المطار وشق الطرقات على نفقتها الخاصة، ومن ثم تبيع خدماتها للمواطن مباشرةً. كما حان الوقت لبدء تخفيض عديد الموظفين في القطاع العام عبر الاستغناء عن المتعاقدين والأجراء والمتعاملين والمستشارين وإغلاق السواد الأعظم من المجالس والهيئات والصناديق التنفيعية وتقليص حجم فائض موظفي الملاك. ونقترح وقف سياسات الدعم، وخصوصاً دعم فوائد القروض ودعم كهرباء لبنان والعمل مع مؤسسات مختصة في إدارة الأصول (Asset Management)على إصلاح أنظمة التقاعد والتعاضد والضمان.

وبما أن لا انتخابات نيابية في المدى المنظور، فما زال تفادي الكارثة المقبلة ممكناً إذا قررت حكومة الوحدة الوطنية أن تتحمل المسؤولية وتتقاسم جميع مكوناتها الكلفة السياسية للإصلاحات غير الشعبية في موازنة العام 2020. أما اللجوء إلى استنباط إيرادات وهمية وإخفاء النفقات الفعلية ومن ثم اللجوء إلى المزايدات وتبادل الاتهامات، فهو يسقط جميع الإصلاحات بالضربة القاضية ويفجر الانهيار الاقتصادي الذي ستكون نتيجته مأساوية.